



## الحركة الوطنية للتنمية الشاملة المشروع السياسي

### المقدمة

منذ أن شهد القرن العشرين ظهور مجموعة الدول حديثة الإستقلال، والمعروفة بـ (دول العالم الثالث)، وأوضاع هذه الدول وظروفها العامة والخاصة، تلقى عناية وإهتماماً كبيرين، للكشف عن مشكلاتها، والتعرف على أسباب تدني قدراتها ومنجزاتها مقارنة بمثيلاتها في الغرب. ولكن مع مرور عقود عديدة على ذلك، لم يأت بجديد، حيث بقيت أوضاع غالبية هذه الدول على حالها، ولم تجد مشكلاتها حلاً، إن لم تتزايد وتصبح أكثر تعقيداً، وأعصى على المعالجة مما كانت عليه في بداياتها. وفي سياق محاولات مقارنة هذه المشكلات والبحث عن حلولها، ولد مصطلح (التخلف)، وشاع استخدامه لوصف أحوال هذه الدول، لتظهر مسميات مثل (الدول المتخلفة) و (المجتمعات المتخلفة). وإذ كانت ظاهرة التخلف ظاهرة مرضية، عمت بآثارها الضارة دول العالم الثالث وأنظمتها ومؤسساتها كلها أفقياً وعمودياً، وشملت بنتائجها السلبية مفردات حياتها الأساسية والفرعية كلها، فقد غدا التخلف فيها تحدياً شاملاً، يُفترض بها مواجهته مواجهة شاملة، إجتمعت نظرياتها وتطبيقاتها كلها تحت مسمى (التنمية). ولأن التخلف ظاهرة كلية شاملة وحقيقة مركبة تتعلق بجوانب البناء الإجتماعي كلها، فإن ذلك يجعل التنمية قضية تغيير حضاري شامل يتناول أبنية المجتمع وأدواره كافة، وتتضمن جوانبه المادية وغير المادية. وحيث إن المشكلات الشاملة لا تحل إلا بالمعالجات الشاملة، فلا بد أن تكون تطبيقات التنمية ونتائجها، هي الأخرى ذات طبيعة كلية شاملة تمتد أفقياً وعمودياً لتشمل أنظمة المجتمع ومؤسساته كلها، فالتنمية ليست مجرد رفع مستوى الدخل، ولا مجرد تحقيق أهداف إقتصادية، لأن ذلك لا يتوقف على الظروف الإقتصادية وحسب، بل ويرتبط أيضاً وأولاً أحياناً بالظروف الإجتماعية المتعلقة بالقيم والتعليم والأخلاق والنظام السياسي والإجتماعي وحتى سياسات الأمن والسياسة الخارجية، وطالما أن شمولية التحدي (التخلف) تفرض شمولية الإستجابة (التنمية)، فمن الواجب أن تكون هذه التنمية أشمل من مجرد التنمية الإقتصادية التي هي جزء لا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والإجتماعية والثقافية في المجتمع، ولا يمكن أن تتم تنمية البني التحتية بمعزل عن تنمية البني الفوقية. بل لعل الثانية شرط للأولى، فلا أقل من أن تتزامن وتتوازي معها في الكم والكيف.

### التنمية الشاملة، مفهومها وأسسها

لقد شاع مفهوم التنمية وأصبح قيد التداول في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية في العام 1956 بأنها (العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن). ولكن هذا المفهوم تطور مع تطور أوجه الحياة الإنسانية كله، ليتخذ صيغة (التنمية الشاملة المستدامة) دلالة على شمول التنمية لقطاعات الحياة وأوجهها كلها، وإستمرارها دون توقف ولا إنقطاع، وأضيف إليها أيضاً بعد جديد هو (التنمية البشرية)، تنمية الإنسان بالإنسان وللإنسان، طالما أن الإنسان هو مادة التنمية وموضوعها وأداتها وهدفها.

✓ وترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة، أن العراق إذا كان قد خطى بعض الخطوات على طريق التنمية، ثم التنمية الشاملة في العقود الماضية، فإن ما تحقق من ذلك، فقد معناه، وأفرغ من محتواه نتيجة للحروب والمشكلات التي عانا منها منذ بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، ناهيك عن نتائج التغيير الذي شهده بعد 2003/9/4. ومن ثم فقد بات لزاماً على العراق أن يعود إلى مساراته التنموية التي خرج عنها، ويبدأ بمعالجة مشكلاته التي تفاقمت وتنوعت، بما يجعل من التنمية بالنسبة له: (عملية تحول تاريخي عامة وشاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات، تستجيب لإحتياجاته الداخلية ولا تخضع لإرادات خارجية، تخطط لها وتنفذها وتراقبها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تحظى بالشرعية والقبول العام والدعم والإسناد المجتمعيين).

✓ وترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة، أن أول أولويات التنمية الوطنية، بناء الإنسان العراقي المؤهل للتخطيط لهذه التنمية وتنفيذ برامجها عن طريق التعليم وتطويره، ومحو الأمية، وتطوير ملكات النقد والتعبير والإبداع، ولا بد لتحقيق ذلك من خلال التنسيق والتكامل بين عملية التنمية وسياسات: السكان، والإسكان، والقوى العاملة، والإستخدام الأمثل للقدرات والموارد، كأحد جوانب خطة تنمية الموارد البشرية، تكون شاملة، ومتجانسة العناصر، ومتوازية المسارات، حيث لا يزال دور الإنسان العراقي في عملية التنمية الشاملة قاصراً، إن لم يكن عبئاً ثقيلاً عليها، وبخاصة في ظروف تدني معدلات الإنتاج الاقتصادي للرجل، ومحدودية مساهمة المرأة فيه، ونقص فرص العمل، وإرتفاع نسبة الإعالة، وإتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي وإحتياجات خطط التنمية، فضلاً عن تدهور قدرات الإدارة الحكومية بعد الإحتلال وتشكيل حكومات تعاني من المحاصصة والفساد، وغياب أجهزة تخطيط وتنفيذ عملية التنمية الشاملة. ومن ثم، فقد بات لزاماً أن تكون التنمية الشاملة في العراق أكبر من مجرد حاصل جمع محصلات التنمية في ميادين متعددة ومتنوعة إقتصادية وإجتماعية وسياسية، إذ يجب أن تتكامل هذه المحصلات وتتفاعل مع محصلات تنمية رأس المال الإجتماعي الذي يجب بناؤه على قاعدة الوعي بضرورة بذل الجيل المعاصر جهوداً أكبر وأوسع لتحقيق التنمية الشاملة، وإستعداده للتنازل عن بعض طموحاته لبناء حاضره وضمان مستقبل الأجيال المقبلة، ولا بد في ضوء التحديات العالمية الراهنة، من تشجيع المواطنين على الإستثمار في علاقات تعاونية مع بعضهم البعض، وتبني آليات جديدة للضبط الإجتماعي تكون نابعة من مبادراتهم الخاصة.

✓ وتعتقد الحركة الوطنية للتنمية الشاملة بأن التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العراقية وتضحياتها تنطوي على عدد من المضامين أبرزها:

- رفع مستوى الأداء الإقتصادي.
- تنويع مصادر الدخل القومي وزيادته.
- إصلاح نظم توزيع الدخل.
- تطوير البيئة الإجتماعية والثقافية والسياسية.
- تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.
- توفير فرص للعمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.
- تحقيق مشاركة شعبية واسعة في عملية التنمية.
- تقليص الفجوة التنموية بين المحافظات.

### أهداف الحركة الوطنية للتنمية الشاملة

إن دعوة الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تستهدف تحقيق جملة من الأهداف المرتبطة بمختلف جوانب الحياة وأهمها:

#### ➤ الأهداف الاقتصادية

ويتمثل أول هذه الأهداف في بناء الإنسان بوصفه الثروة الأولى والأهم لكل مجتمع، ومحرك نشاطه ومحوره، وهو المنتج والمستهلك والمستثمر، لذلك، فإن الثروة والموارد الحقيقية للعراق وكل دولة أخرى، تكمن في قدراته البشرية، لأنه تعظيم مقومات الثروات الأخرى أو التفريط فيها، يتوقف على نظرة الإنسان لها وطريقة تعامله معها، مما يجعل مفهومي التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية مرتبطين

نظرياً وتطبيقياً. ولعل هذا ما دعا ويدعو الحركة الوطنية للتنمية الشاملة والقوى الوطنية الخيرة كلها في العقد الثاني من هذا القرن إلى التركيز على مسائل التعليم والتدريب والتأهيل، وسياسات الإصلاح الإقتصادي والتكثيف الهيكلي التي يتبناها وينادي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وباقي الجهات الداعمة والمانحة، وصولاً إلى تخفيف وطأة الفقر وتأمين فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، أملاً في تحقيق الرفاه والتقدم الاجتماعي في السنوات المقبلة.

وترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة، أن تحقيق التنمية مشروط بوجود إرادة وطنية واعية ومتواصلة وعامة، قادرة على وضع وتنفيذ سياسات مدروسة ومنسقة للسيطرة على موارد البلاد وحسن إدارتها لخدمة التنمية، فلا يمكن للتنمية أن تفرض من الخارج، لأنها في الأساس تغيير عميق في العمل والوجود والتفكير، فالتعاون الدولي يمكن أن يسهل مهمة شعبنا، ولكن لن يغنيه عن العمل، وهذا ما يدعو العراق اليوم إلى أن يَحْتِط طريقه وطريق نهضته بإرادة شعبه في المقام الأول. إن التنمية بمعناها الشامل تعني بناء "مشروع حضاري متكامل العناصر ومتوازن المسارات"، إذ لم تعد التنمية مجرد نمو إقتصادي فحسب، إنما يجب أن تكون تنمية شاملة لكل جوانب الحياة. ولعل أكثر ما يهيم العراق في هذا المجال هو تكامل وتوازن العلاقة بين التنمية الشاملة وتنمية الموارد البشرية، لأن الإنسان هو العمود الفقري لكل تنمية، مما يجعل أول متطلبات تحقيق التنمية، توفير شروط الحياة الكريمة للإنسان الذي يرسم خطط التنمية ويحدد أهدافها التي في مقدمتها محو الأمية والتأهيل للنشاط الإقتصادي وتوفير السكن اللائق والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي وبرامج التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية من الناتج المحلي العام. وإذا كانت التنمية الإقتصادية إحدى مكونات التنمية الشاملة، فإنها ليست هدفها الوحيد، لكنها أول وأهم أهدافها، لأنها شرط لكل أشكال التنمية وأبعادها الأخرى، إذ تصعب تنمية أي قطاع مجتمعي، ما لم تتحقق التنمية الإقتصادية التي توفر الموارد اللازمة والكافية لذلك، لذا فإن أي فرد أو مجتمع يواجه نقصاً في ثرواته وموارده المادية، سيواجه في الوقت نفسه نقصاً في مقومات وجوده وما يحصل عليه من الخدمات الأساسية.

### ➤ الأهداف الاجتماعية

- (1) تحسين مستويات الصحة والتعليم والسكن والرعاية الاجتماعية والرفاهية عموماً ولكافة المواطنين.
- (2) زيادة الاهتمام بذوي الدخل المحدود، وقبلهم عديمي الدخل، والعاجزين عن العمل.
- (3) زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في ميادين القوى العاملة.
- (4) زيادة نسبة مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.
- (5) تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل والإخلاص والأمانة والشرف الوظيفي.
- (6) خلق وتنمية الثقافة الوطنية.
- (7) ترجمة أهداف التنمية البشرية المستدامة إلى أنشطة عملية تطبيقية، بواسطة:  
التجريب الاجتماعي، والتجديد الاجتماعي، والتعلم الاجتماعي. فقد ظلت التنمية هدفاً منشوداً لرواد التنمية الوطنية الشاملة في العراق لوقت طويل، محاولين جعله أفضل بفرض التجانس عليه وتوحيد معاييرها ولو بالقوة، ولكن جاء بنتائج عكسية نتيجة تجاهله للتنوع الوطني والإعتماد على عوائد "النفط"، وتمسكه بالتقاليد والأعراف البائدة، لذلك، يتطلب تحقيق التنمية البشرية المستدامة، إدراك الحاجة إلى التنوع، والتسامح، والتعايش، والمساءلة، والعدالة الاجتماعية، بما يضمن إستفادة الشعب من تعدد مكوناته وتنوع قدراتها وخصائصها، لتعزيز فرصه لتطويرها وإيجاد حلوله الخاصة لمشاكلها. ولا بد أن يتجسد التجديد الاجتماعي في مبدأ المساءلة، لأن أنشطة التنمية الممولة من مصادر خارجية مانحة، تحتاج دائماً إلى أنظمة للمراقبة والمساءلة، تضمن عدم التلاعب بالمنح أو التفریط فيها، وتحرص على تطبيق مبدأ العدالة في توزيعها وإستخدامها، وهو ما يفرض على الجهات المانحة التدقيق في أنواع وأوجه وشروط التمويل الإنمائي للجهات الحكومية والمجتمعية المؤهلة للإسهام الفعلي في التنمية، وعدم تدخل الميول التفضيلية والمزاجية لهذه الجهات في أوجه وطرق إنفاق أموال الدولة أو الأموال التي تقدمها لها. وبقدر تعلق الأمر بعامل التعلّم الاجتماعي، فإن الأنشطة الإنمائية الحكومية، تميل غالباً إلى تفضيل السيطرة على التعلّم، ولن يتم تعزيز التعلّم

الإجتماعي بصورة فعّالة إلا إذا أتيح قدر أكبر من (المشاركة الجماهيرية) في تحمل المسؤولية المباشرة عن تصميم وتنفيذ المشروعات التنموية، ولا يصبح النَعْمُ الإجتماعي عملياً إلا إذا سمح للفئات المستهدفة بوضع الشروط المتوقع أن يسير في ظلها النشاط المطلوب وطنياً لرفع مستوى الوعي الإجتماعي والتقدم البناء بصورة إيجابية. وينبغي دمج التَعْلُمُ مباشرة في عمل منظمات المجتمع المدني، حيث إن الأفكار العريضة المشروعة التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستمدة من النفور العام من التنمية التقليدية على الصعيد المحلي، مما يؤشر ضرورة إجراء بعض التغييرات، والعمل على الإستخدام الممنهج لهذا النفور كمصدر للتَعْلُمُ، بما يدعم ويقوي الإمكانات الوطنية للتفكير والتحليل لدى فرَق المفكرين، ومؤسسات البحوث العلمية والسياسية، ومبادرات البحوث التي تشارك فيها أطراف متعددة. ومن العيوب الكبرى للطرق التقليدية في إدارة التنمية، الإعتماد على الأفكار المقدمة من منظمات أجنبية، مما يجعل الأفكار التنموية بدون جذور محلية، بخلاف التنمية المستدامة التي ينبغي أن تجمع بين الأثنين لضمان تحقيق تكامل الأفكار والنشاطات وطنياً ودولياً. وينبغي في هذا السياق، إتاحة الفرصة للكفاءات العراقية لأن تكون من "أصحاب المفاهيم"، وتتحمل مسؤولية تطوير الأفكار ونشرها والدفاع عنها على ضوء تجاربها الخاصة. ولكن مطلب تَعْلُمُ الناس: أسس التنمية الإجتماعية والنشاط على مستوى القواعد الجماهيرية من بعضهم في المناطق المختلفة وضمن مستويات العيش المتشابهة، ولاسيما منها المبتلية بحالات الفقر المدقع، لم يلق حتى الآن الدعم اللازم والكافي. وإذ يتوافر اليوم عدد كبير من المنظمات المدنية القادرة على تلبية هذا المطلب، فمن المثمر جداً أن تتفاعل مع بعضها على أسس منهجية منتظمة بشكل أكثر، فالتَعْلُمُ الجانبي بين هذه المنظمات عن طريق البرامج وجداول الأعمال المشتركة للنشاط والبحث، أو تنظيم المؤتمرات والندوات، ضرورة حيوية للتنمية البشرية المستدامة، يتوجب دعمها من أطراف محلية أو خارجية موثوقة.

#### ➤ أهداف الحركة الوطنية للتنمية الشاملة السياسية

- 1) يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً في نطاق علم السياسة، وقد رافق ظهور وتطور هذا المفهوم، ظهور العديد من المفاهيم السياسية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة به، مثل الإصلاح والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعددية وغيرها كثير.
- 2) إن التنمية السياسية تتطلب تحديث البنى الأساسية للدولة والمجتمع، لتعزيز الإستقرار العام والسلم الإجتماعي، ويقضي ذلك إستخدام وسائل وأساليب عديدة مثل: تطوير القوانين الحاكمة والناظمة للشؤون العامة، تحفيز المشاركة الشعبية، إعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، الإنتقال بمفاهيم التكيف الإلتئام والولاء والمشاركة من مراحلها النظرية إلى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وبين السلطات الحاكمة نفسها.
- 3) إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد مسؤولية الدولة عن تبني برنامج لتحقيق (التنمية السياسية) عبر توسيع دائرة المشاركة السياسية بإعتبارها المرجعية الأعلى لصناعة القرار، وتحفيز المواطنين على المشاركة في الإلتخاب والترشيح والإلتئام إلى الأحزاب والنقابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وتطبيق سياسات لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات في ظل حماية الدستور والقانون.
- 4) إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد حاجة التنمية السياسية لتحقيق التحديث السياسي، الذي يوفر للنظام السياسي مطلب الشرعية، ووجود مجتمع يرغب في النمو من خلال مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية.
- 5) إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد حاجة التنمية السياسية لتحقيق مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وزيادة قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة به، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والوظائف السياسية، لضمان مأسسة النظام السياسي وزيادة كفاءته وقدرته على التعامل مع مقتضيات التعبئة الإجتماعية والمشاركة السياسية.
- 6) إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد حاجة التنمية السياسية لتحقيق الإنتقال التدريجي من الجمود والتقاليد البالية إلى الحداثة والتحديث، وضمن محورين أساسيين متداخلين يشملان مؤسسات النظام السياسي والمجتمع المدني بكل أبعادها الهيكلية والسلوكية، لوجود علاقة تأثيرية متبادلة بين

المحورين، تجعل التغيير في مدخلات ومخرجات أي محور منهما، سبباً في تغيير في مدخلات ومخرجات المحور الآخر.

### ➤ التنمية البشرية المستدامة

- يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها: زيادة قدرات المواطنين وتوسيع خياراتهم، بتكوين رأسمال إجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة، وبذلك تبدأ التنمية بالشعب، ولا تتحقق إلا عندما يكون أفرادها قادرين على توفير شروطها، لأنها نتاج عمل جماعي تسوده الإرادة الطوعية، وإن الاهتمامات القطّاعية مترابطة في سياق الخطط الإستراتيجية البعيدة المدى، ولا تكون التنمية قابلة للإستدامة، إلا إذا إهتمت بالعلاقة بين الأجيال المتلاحقة، وأسست للتفاعل بين ما هو إجتماعي وما هو سياسي، بحكم ترابط هذين الجانبين وتعايشهما التفاعلي في كل المجتمعات والعصور.
- إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد أن تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجيا في عالمنا المعاصر، زاد الإهتمام بالتنمية وما تتطلبه من تحول فكري وتربوي في كافة المجالات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية، لذا فإن التنمية الشاملة، ليست مجرد عملية إقتصادية-إجتماعية-سياسية-ثقافية فحسب، ولكنها مزيج متداخل ومتفاعل من ذلك كله لتحقيق هدف تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته وفقاً لحاجاته وقدراته وما يمكن تحقيقه.
- إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد أن إتساع نطاق النظريات التنموية لتشمل أيضاً الإهتمام بالإنسان، وأحواله كلها، خلافاً للمراحل السابقة التي جرى التركيز فيها على التنمية المادية، بزيادة معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادي العام السنوية ومستويات إستهلاك المنتجات الصناعية الحديثة، جعل قدرة السياسات التنموية على تحقيق إنماء قابل للزيادة والإستمرار، مشروطة بإحترام مقومات البيئة الإجتماعية التي يعيش فيها الإنسان، ومراعاة قدرة كل جماعة إجتماعية على تقبل التغيير والإستفادة منه على قدم المساواة.
- إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد أن إستمرارية التنمية، تعني عنده الإمتداد والترابط بين الأجيال أيضاً، إذ أن الجيل الحالي ملزم بأن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية، ونظماً بيئياً سليماً وغير ملوث، ومستويات علمية وتكنولوجية متقدمة، بما يضمن لهذه الأجيال إستمرارية التنمية، والإستفادة من نتائجها الإيجابية المختلفة، ولا بد للتنمية القابلة للإستمرارية والديمومة أن تستند إلى الحد الأدنى من قناعات المجتمع المدني وتبادل الرؤى، وتوفر المعلومات والمعطيات الدقيقة لإجراء الحوار وإتخاذ القرارات التنموية المناسبة.
- إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد أن التنمية المستدامة لا تحتاج إلى رأس المال المادي فقط، وإنما تحتاج أيضاً إلى الأنواع الأخرى من رؤوس الأموال التي تخلق البيئة المطلوبة للتنمية وتحافظ عليها، وقد أثبت تاريخ والتجارب التنموية بشكل مؤكد، أن توفر رأس المال المادي وحده، لا يؤدي إلى الإستدامة المرجوة، فسيادة تقاليد وقيم المنافسة الإقتصادية مثلاً يمكن أن تؤدي إلى سرعة تقادم رأس المال المادي (الآلات والمعدات)، وعدم توفر القوى البشرية الماهرة، يؤدي إلى سرعة تدهور مكونات البيئة الأساسية مهما كانت متطورة، ورأس المال الطبيعي (وخاصة الأحادي الجانب كالنفط أو الغاز مثلاً)، يمكن أن ينضب بسرعة كبيرة في حال التركيز عليه بمفرده، دون دعمه وتعزيزه من بقية رؤوس الأموال الأخرى، كما قد ينجم عن ذلك تدهور شديد للبيئة أيضاً.

### ➤ المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة

- إن الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تؤكد أن من المبادئ الرئيسية المهمة لتحقيق التنمية المستدامة:
  - أ. الإنصاف: أي حصول كل مواطن عراقي على حصة عادلة من ثروات المجتمع وخدماته.
  - ب. التمكين: أي إعطاء كل مواطن عراقي فرصة وإمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
  - ت. حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ المسؤولية والحوار والرقابة والشفافية.

ث. **التضامن:** وذلك بين الأجيال، وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل:

- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.
- عدم تراكم المتاعب على كاهل الأجيال اللاحقة.
- تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية ولكل محافظة.

إن **الحركة الوطنية للتنمية الشاملة** تؤكد أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أعمدة رئيسية متكاملة هي:

- أ. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- ب. الاعتناء برأس المال البشري بحيث تتوفر للجميع المعارف والمهارات والقدرات للمشاركة في دورة الإنتاج.
- ت. تطوير رأس المال المجتمعي وتنظيم علاقاته على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والمشاركة.

وفي هذا الإطار قد يكون تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، هو السلاح الوقائي الأكثر فاعلية في ظروف العولمة التي يبدو من أهم شروط الاستفادة منها، شرط الاهتمام برأس المال البشري وتطويره وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية العملاقة الجارية عالمياً.

إن **الحركة الوطنية للتنمية الشاملة** تؤكد أن كل ما تقدم، يعني أن قضايا التنمية المستدامة تتطلب وضع سياسات تكميلية بهدف تصحيح اختلالات وتضييق فجوات المسار التنموي للعراق، وأن أهم قضايا هذه السياسات:

- **رفع الوعي الفردي والمجتمعي** عبر الإهتمام بالتعلم والتعليم، وإصلاح القطاع التربوي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في التعليم المهني، وفي تمويل الأبحاث العلمية والتقنية لتعبئة القدرات المتوافرة وتوجيهها للانضمام إلى الدورة الاقتصادية مباشرة.
- **محو الأمية والقضاء** عليها بشكل نهائي، لإزالة أحد أهم العوامل المؤثرة سلبياً على التنمية المستدامة.
- **إصلاح الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية**، وتأمين إستقرار الحياة المادية للعاملين فيها، للقضاء على أسباب الرشوة والفساد، ووضع حد لتأثير أصحاب النفوذ على ولاء الموظفين في تلك الأجهزة.
- **تحقيق العدالة الضريبية** بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتكليف نظام ضريبة الدخل على الأفراد والشركات مع مقتضيات التنمية المحلية.
- **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص** في الحصول على التسليف ووسائل الإنتاج.
- **تطوير** الأطارات الهيكلية المؤسسية والقانونية القضائية إدارياً ومهنياً.
- **الحد من هجرة** سكان الريف إلى المدن، ومن ظاهرة تركيز السكان في المدن الكبيرة.
- **تكريس إحترام البيئة** في سياسات وقرارات مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- **التخطيط الإستراتيجي** للتغييرات السياسية والمؤسسية لتلبية الإحتياجات المحددة، وتحديد الأهداف بإستخدام نظم التقييم البيئي الإستراتيجي، ثم تقنين الأثر البيئي لكل مشروع يقر، مع ضمان المشاركة الواسعة في التخطيط الإستراتيجي لجميع المنتفعين ذوي الصلة، لتحقيق أفضل نتائج يستفيد منها الجميع.
- **التخطيط الإستراتيجي** المبني على التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، وتحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، فالتأثيرات الخارجية الناتجة عن العولمة أو تأثيرات المناخ على السياسات التنموية، سدرج مثلاً في هذا التحليل الذي سيعتمد على معلومات موثوقة حول تغيير الظروف البيئية والاجتماعية والإقتصادية، والضغوط المفروضة، وكيفية الإستجابة إليها ومدى إرتباطها بأهداف ومؤشرات الإستراتيجية، وسيعكس التحليل وجهة نظر كافة الشركاء.

✚ **وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة**، تساعد في تحديد كمية ونوعية المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها، وتعد الأهداف المصحوبة بالحوافز من المقترضات الأكثر فاعلية لتنفيذ أية سياسة.

✚ **الترابط بين الميزانية وألويات الإستراتيجية**، لضمان توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية.

✚ **تكامل السياسات بين القطاعات المختلفة**.. وهو ما تعتقده **الحركة الوطنية للتنمية الشاملة** على أنه من أهدافها الأساسية التي يتطلب تحقيقها تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المعنية وحسب الحاجة، ودفع الحكومات الاتحادية والإقليمية والمحلية لإدراج حماية البيئة والترابط الإجتماعي في جميع السياسات القطاعية.

✚ **الحكم الرشيد**: حيث يجب أن يتسم نظام الحكم على مستوى الحكومات الاتحادية والإقليمية والمحلية بعقلانية القرارات والشفافية في صنعها وإتخاذها وتنفيذها، ومشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في المسؤولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ، ووضع أسس واضحة لتخصيص الموارد وإستخدامها وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والإستهلاك.

✚ **لا مركزية السلطة والتفويض**: حيث يجب أن تتحقق تدريجياً لا مركزية إتخاذ القرار ولأعلى مستوى ممكن، حيث تنتقل الإختصاصات والمسؤوليات من المستويات الاتحادية الى الإقليمية والمحلية، مع إحتفاظ الحكومة الاتحادية باليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

✚ **تحقيق العدالة للجيل الحالي**: حيث يجب تأمين الإحتياجات البشرية الأساسية لكافة فئات المجتمع، وتوزيع الدخل والخدمات بشكل عادل بينها، لأن عدم الإنصاف الإجتماعي يمكن أن يؤدي إلى الإحباط وسوء إستخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.

✚ **العدالة بين الأجيال**: حيث يجب ترك نصيب من الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس قدر نصيب الأجيال الحالية من تلك الثروات إن لم نقل أكبر، لتتوفر للأجيال القادمة فرص مماثلة لتلبية إحتياجاتها إن لم تكن فرصها أفضل من فرص الجيل الحالي.

✚ **الحفاظ على الموارد الطبيعية**: حيث يجب ترشيد إستخدامها لضمان إستدامة التنمية وضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، ويتحقق ذلك بإستخدام الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد، وإستخدام الموارد غير المتجددة بما يضمن إستمرار إستخدامها على المدى الطويل بفاعلية عن طريق الإستعاضة عنها بالموارد الأخرى المتاحة الطبيعية أو المصنعة.

✚ **تغريم الجهات المتسببة في التلوث**: حيث يجب على الجهات التي تمارس نشاطات ذات آثار ضارة على البيئة بأي شكل ومقدار، أن تدفع رسوماً تعويضية، وتحمل كامل تكلفة معالجة تلك الآثار، للإقلال أو الحد من التلوث مما يعد إستثماراً ذا عائد مجزي.

✚ **المسؤولية المشتركة للمنتفعين من التنمية المستدامة** عن الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.

✚ **إعتماد التخطيط والتنمية العمرانية والاستخدام الأمثل للأراضي** كأداة رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة، وضمان الإستخدام المستدام للأراضي وتخصيص الموارد مع الحرص على تأمين الفاعلية الإقتصادية والإجتماعية والصحية ورفاهية المجتمعات الريفية والحضرية.

وتأسيساً على ما تقدم، ترى **الحركة الوطنية للتنمية الشاملة** أن سياسات وبرامج التنمية الشاملة القادرة على تفعيل الأبعاد الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية للتنمية الشاملة، يمكن أن تؤسس لظهور مجتمع ودولة عراقيين قويين متماسكين، ومؤسسات حكومية قادرة على صنع وتنفيذ سياسات صحيحة وعادلة في كافة المجالات، وبناء مجتمع متعدد ومتنوع، لكنه موحد ومتماسك، ومتعايش سلمياً، يتمتع أفرادهم وجماعاتهم كلهم بحقوقهم وحررياتهم المدنية والسياسية، وفي مقدمتها حق وحرية الإعتقاد والتعبير والتصرف، وفق قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع.

## تنمية الموارد البشرية وإمكانية رفع فاعليتها

- ترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة أن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم رأس المال باستمرار وتزايد مستمر، ولكن العراق يواجه مشكلة الإا وهي إمتلاك ثروات طبيعية كافية، وخاصة النفط، بينما يعاني من عدم تحقيق تراكم فعلي في رأس المال، وسوء إدارة وتوظيف ما يتراكم منه، فضلاً عن عدم مساهمة رؤوس الأموال الوطنية المدخرة في عملية التنمية، لقلتها وعدم إطمئنان أصحابها على مستقبل إستثماراتهم من جهة، ولأن غالبية العراقيين يعيشون تحت خط الفقر أو فوقه بقليل مما لا يسمح لهم بمجرد التفكير بالإدخار، بينما يفترض المنطق أن ازدياد معدلات الفقر، يزيد الحاجة إلى الإدخار وتراكم رأس المال لخلق فرص إستثمار جديدة، ومن أهم واجبات التنمية الإقتصادية، كسر هذه الحلقة المفرغة، من دون الحاجة لإستخدام عوائد النفط في توفير هذه الفرص وتمويل عملية التنمية.

- ترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة أن عملية تنمية الموارد البشرية في العراق يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة في جوانبها الأساسية، كالسياسات السكانية، وسياسات التربية والإعداد والتدريب، وسياسات الإستخدم، والخصائص الهيكلية للقوى العاملة، وضرورة تحقيق ذلك الترابط والتكامل في خطط التنمية الشاملة وأهدافها. وعليه، فإن أية إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية في العراق يجب أن تستهدف:

- 1) تحقيق التطور النوعي للقوى العاملة ورفع كفاءاتها ومهاراتها في شتى القطاعات، عبر زيادة وتنوع وتوسيع برامج التأهيل والتدريب لتشمل مختلف المهن ومستويات المهارة والإختصاص.
- 2) تأهيل القوى العاملة لإستخدام أحدث المنتجات التقنية والثورة العلمية في عملية التنمية الشاملة وجعلها في مستوى يمكنها من الإسهام في تطوير التكنولوجيا وتوظيفها وإبتكارها.
- 3) تحقيق التوازن في سوق العمل بين عرض القوى العاملة والطلب عليها، لتحقيق الإستخدم الأمثل لقوة العمل.
- 4) مكافحة الأمية، ونشر الثقافة العمالية بهدف النهوض بمستوى الموارد البشرية وتنميتها.

والحركة الوطنية للتنمية الشاملة ترى: إن وضع مثل هذه الإستراتيجية، يتطلب توفير البيانات والمعلومات، وتحديد الإتجاهات والأهداف المستقبلية للتنمية الشاملة، ووضع صيغة علمية لخلق وتطوير وإنتقال قوة العمل، والحد من هجرة العقول والكفاءات خارج العراق.

إن توافر الموارد البشرية المؤهلة والكافية، يمثل مشكلة مؤثرة في التخطيط للتنمية الشاملة، تتطلب معالجتها عبر:

- 1) تبني سياسة واضحة الأهداف والخطوات لتنمية الموارد البشرية، تتسجم وتتكامل مع السياسة العامة للدولة وخططها التنموية، وتراعي الخصائص المتميزة للمجتمع، لضمان الإرتقاء بنوعية حياة السكان وتلبية إحتياجاتهم الآنية والمستقبلية.
- 2) إعطاء دور مميز لعملية تنمية الموارد البشرية في تحديد طبيعة وأهداف التنمية الشاملة الملبيه لإحتياجات السكان، لأن هذه العملية هي المسؤولة أيضاً عن التوعية بضرورة هذه التنمية ولزومها لتحقيق النهوض والتقدم.
- 3) تطوير نظام التعليم والتأهيل والتدريب، وتوفير الإطار المؤسسي ضماناً لإستمرار والتوسع في تطبيقه كبرنامج وطني مترابط مع غيره من البرامج الإنمائية للدولة.
- 4) زيادة المخصصات المالية في الميزانيات العامة لتمويل البرامج الوطنية لتنمية الموارد البشرية.
- 5) التنسيق والتكامل بين السياسات السكانية وسياسات إستخدم القوى العاملة والتعليم وإستراتيجية التنمية، وإشراك الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في عمليات تنمية الموارد البشرية وبرامجها الوطنية.
- 6) إنشاء جهاز يتولى الإشراف على برامج تنمية الموارد البشرية في الدولة، ويتابع تنفيذها وتقويمها، وينسق بينها وبين البرامج التنموية ذات الصلة لرفع مستوى أدائها وتلافي التكرار والتعارض بينهما.

وترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة أن الإهتمام بتنمية العنصر البشري مشروط بالإهتمام بسياسات التعليم ومؤسساتها وبرامجها التي شهدت تطورات مهمة في جوانبها كلها، فضلاً عن الإهتمام المتزايد بدور الأسرة والأم، والدورات والبرامج التدريبية، وما أحدثته العولمة من تغييرات جذرية في مفهوم المدرسة والمؤسسة التعليمية والتعلم والتعليم اللذان أصبحت لهما اليوم أدوات وأشكال ووسائل وأساليب مختلفة. ومن ثم، فقد بات من اللازم توافر دراسات حول إستراتيجيات التنمية والتربية والتعليم، وإستراتيجية التربية "المدرسة" وإستراتيجية تطوير التعليم العالي "الجامعة"، لأن الإنسان هو حجر الأساس لأي مشروع تنموي، وحجر الأساس في بناء الإنسان هما البرنامج التربوي والتعليمي، وتعميق التعلّم لزيادة إنتاجية العمل، وتغير أدوار قطاعات الإقتصاد الوطني، مما ينعكس في زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة والخدمات على حساب الأهمية النسبية لقطاع الإنتاج التقليدي، سواء من حيث فرص ومؤهلات التشغيل، والمساهمة في توليد الدخل القومي، والإنتاجية أو في تحقيق القيمة المضافة، وهو ما يستبعد التصور القديم عن العمل في قطاع الخدمات بأنه غطاء لبطالة مقنعة، وتزايد الإعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للإستثمار، وتنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوظيفها وإستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الإقتصاد، ومحاربة الفقر وتقليص حدته وحدوده، عن طريق تقليص مساحات التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع، بما يقلص مساحات التمايز الطبقي.

### التحديات التي تواجه عملية التنمية في الدولة العراقية وأساليب معالجتها

• ترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة أن التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق، كثيرة ومتنوعة، وأن مواجهتها تتطلب تغييرات جوهرية وشاملة في كل النظم الإجتماعية والسياسية والهيكل المؤسسية والأنظمة القانونية، ولا يمكن تحقيق ذلك بالتخطيط وحده، لأنه يتطلب أيضاً الملاحظة والمتابعة الدقيقة لمسارات هذه التغييرات، والمتحقق منها، وإعداد منهجيات تجريبية لرصدها، منها المراقبة والتقييم. حيث تقدم التجارب الإجتماعية مؤشرات على الطريقة التي يحقق بها المجتمع التنمية الشاملة عبر عملية متكاملة يتوقف نجاحها على جهوده لردم الفجوة الهائلة التي تفصله عن الأمم المتقدمة، وهو ما يتطلب خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة، تفهم ضرورة عملية التنمية ودواعي المشاركة فيها، وتجسد ذلك في مشاريع إنتاجية تتناسب وحجم الثروات الوطنية الدفينة ومستوى الخبرات المجتمعية، وتتجاوب مع تطلعات الشعب لتأمين إحتياجاته الأساسية، بما يؤمن حريته الإقتصادية كمقدمة ضرورية لحريته الإجتماعية والسياسية، ويرتقي به إلى مستوى المشاركة الفاعلة في صناعة حضارة العصر، إنتاجاً وإبداعاً وإستمتاعاً. وبذلك، تصبح "التنمية" مشروع إحياء حضاري عام وشامل، يحظى بالقبول الإرادي للمجتمع، ويعبر عن إيمانه بجذواه وضرورته لتحقيق مصالحه الحيوية ومتطلباته الحياتية، ولزومه لتمكينه من التجدد ذاتياً عبر تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد التي تحول دون بلوغه مرحلة الإبداع التي تمكنه من إمتلاك القدرات المادية الضرورية لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلاً من الإستعانة بالغير والإرتهان للإرادات الخارجية.

• ترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة أن تبني خيارات تنموية فاعلة، يتطلب مراعاة ما يلي:

- (1) أن تكون مشاريع التنمية نابعة من البيئة المحلية الوطنية، وأن يكون المواطنين الذين تهمهم هذه المشاريع مشاركين في إختيارها وتنفيذها، لترجمة دروس التعلّم الإجتماعي إلى أشكال جديدة من رأس المال الإجتماعي.
- (2) أن تكون مشاريع التنمية مفتوحة لمشاركة الجميع لتوفير فرص تعليمية متكافئة للمشاركين فيها.
- (3) أن تكون مشاريع التنمية ذات أفق زمني واسع يسمح بالتعلّم المتراكم والمتكرر.
- (4) أن تكون مشاريع التنمية مصاغة بطرق ملهمة ومحفزة على العمل.
- (5) أن تكون مشاريع التنمية ذات إسهام وأثر إيجابي في تشكيل أنماط السلوك والعادات الجديدة، فالمشاريع المصممة لتحقيق أهداف إدارية بالدرجة الأولى، لا تسهم فعلياً في التنمية البشرية المستدامة.

6) دعم المواثيق الخاصة بإنشاء وحدات التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمحافظات، وتضم خبراء التنمية الاقتصادية من مختلف القطاعات، ومسؤولين حكوميين محليين متخصصين وخبراء أكاديميين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني وجماعات المصالح الرئيسية الأخرى، ويترأس الوحدة الحاكم الإداري أو من ينيبه، إذا كان عمل هذه الوحدات سيستمر لفترة طويلة.

7) دعم المبادرات المحلية، والتعليم الاجتماعي لتقليل الحاجة إلى التدخل المباشر للوحدات المركزية العليا في المشاريع والبرامج، وينبغي أن يتم ذلك على كل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وهو ما يتطلب خلق بيئة مؤسسية وقانونية تيسر عملية التعلم والمشاركة في الخبرة وإستخلاص الدروس بين الشركاء المهتمين بذلك.

• ترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة ضرورة تقوية الهيئات والمنظمات المدنية لتحسين نوعية الحياة السياسية، والضغط على الحاكمين للإستجابة للمطالب والإحتجاجات الشعبية، وإلزامهم بالتعامل مع المجتمع بأسلوب الحوار بين الحاكم والمحكوم، وإقامة مؤسسات للمراقبة والمحاسبة ووضع آليات لضمان عقلانية وموضوعية القرارات ذات الصلة بحياة المواطنين، وتعديلها بسرعة عند الضرورة. ويتفرع عن هذا المبدأ، مبدأ آخر بات دارجاً في أدبيات التنمية المستدامة، ألا وهو تحمل أصحاب الحكم المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة، والتي تعني أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية، ويقدمون المعلومات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها، ويقبلون تحمل المسؤولية عن ذلك كله، والتتحي عن مناصبهم في حالة إخفاقهم في ممارسة الحكم، وعدم تقيدهم بالمصلحة العامة ومبادئ الإنصاف المذكورة سابقاً، ويتناول هذا المبدأ أيضاً الهيئات المدنية التي تعمل في الشأن العام مثل النقابات العمالية أو المهنية والمسؤولة عن الحوار مع أهل الحكم ومؤسسات الدولة.

• ترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة ضرورة وضع تصورات تنموية تحقق التضامن المجتمعي بالقضاء على الفقر والامية والجهل وتوفير فرص العمل لكل أفراد المجتمع، على أن يبنى هذا التضامن على دراية معمقة بتطورات الأوضاع الإقليمية الدولية، وتحديد سبل زيادة قدرة المجتمع المحلي في مواجهة تحرير المبادلات والأسواق، والحصول على حصة ملائمة من فرص وأرباح العولمة، وتكريس موارد مالية كافية لدعم الفئات الإجتماعية المعرضة للتأثيرات السلبية لإزالة أو تقليص الدعم وفرض القيود وفتح الأسواق المحلية للمنافسة الدولية الكاملة، ومن المؤكد أن مبادئ التنمية المستدامة تشكل قاعدة منهجية صلبة لدراسة المشاكل ووضع الحلول لها في حوار مستمر وشفاف بين المسؤولين الحكوميين وقواعد المجتمع المدني بكل فئاته وأطيافه.

• ترى الحركة الوطنية للتنمية الشاملة ضرورة القبول بالمعايير الدولية الحديثة التي أجمعت على تصنيف العراق اليوم في المراتب الأولى والمتقدمة من الفساد والفاستين، مثلما أجمعت على تصنيفه في المراتب الأخيرة من النمو الإقتصادي والثقافي والإجتماعي والسياسي، وهو تصنيف لم يعد بالإمكان مجادلته بعد أن توافرت عليه أدلة متعددة ومتنوعة في أغلب الدراسات الدولية حول العراق، وفي الصحف الوطنية المحلية، وما تعرضه الفضائيات العراقية لا بقصد تشويه سمعة العراق، وإنما بقصد التأكيد على ظاهرة حقيقية ومستشرية بشكل مثير للتعجب والتساؤل.

وبقدر ما تقبل الحركة الوطنية للتنمية الشاملة تقييم المرجعيات الدولية السلبية للأوضاع في العراق اليوم، فإنها ترفض جعل هذه السلبيات صفة ملازمة ومميزة للشخصية العراقية، مؤكدة أن للشعب العراقي الحق في عدم تطبيق معايير الآخرين عليه، مثلما أن من حق هؤلاء عدم تطبيق معاييرهم، وأن إرادة التقدم والنهضة الإنسانية تبقى حية وفاعلة في نفوس شعبنا، وكما دقت ساعة مكافحة الإرهاب والمليشيات، ستدق أيضاً ساعة تخليص العراق من التخلف والفساد، وتمكين النخب والكفاءات والعقول الوطنية النيرة من المشاركة في تشكيل حكومة وطنية مسؤولة تحاسب نفسها أولاً، ويحاسبها الرأي العام ثانياً، محاسبة موضوعية عادلة، تعتمد الدليل والبرهان، والرضى بالحكم والإعتراف به إعتزازاً وإفتخاراً، ثم الإعتذار وإرجاع ما ضاع وسرق من أموال الشعب طيلة أكثر من عقد من الزمان، وبهذه

السلوكيات والمواصفات الوطنية والإنسانية نخدم عراقنا، فنقدم له أعلى ما عندنا، ونساهم في تنميته بصورة شاملة وبناءة بالعمل الجاد والمخلص.

وإذ تقدر الحركة الوطنية للتنمية الشاملة خطورة الفساد والعواقب الوخيمة لانتشاره وتزايد معدلاته، فإنها تعتقد بضرورة شمول جرائم الفساد بالتشريعات القانونية المتعلقة بالإرهاب وجرائمه، لأن خطر الفساد مساو لخطر الإرهاب، إن لم يكن خطره أكثر وأشد، لأن الفساد يمكن أن يكون ممولاً للإرهاب ومسبباً له ودافعاً إليه، بقدر ما هو معيق للتنمية ومعطل لها، وأن خطره تفاقم بعد أن إنتشر على أكثر من مستوى ومنها:

#### أ. المستوى المؤسسي

ويتمثل في تهم الفساد الموجهة إلى عدد كبير من شاغلي المناصب الحكومية من الرئاسات الثلاث والوزراء وأعضاء البرلمان والمستشارين والمدراء العامون وأصحاب الدرجات الخاصة وكبار المسؤولين في الأحزاب السياسية الحاكمة والمتنفذة، وكذلك القضاة على مختلف درجاتهم ومسمياتهم والموظفون العامون في الدرجات الدنيا والمتوسطة، وهذا يحدث عندما يزداد خطر هذا النوع من الفساد حين تتداخل المصالح الشخصية لأعضاء فئة معينة من هؤلاء مما يسبب ضرراً فادحاً للمصلحة العامة، ويمنع تنفيذ الخطط التنموية. وعليه، فإن خلق القيادة السياسية الوطنية الكفوءة النزيهة والجادة في مكافحة الفساد ومنع إنتشاره، يتطلب فصلاً حقيقياً بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم إقحام المراجع الدينية في الشؤون السياسية، وإحترام ممارسة المواطن لحقوقه وحرياته المدنية والسياسية بما فيها حرية الرأي والتعبير، وممارسة الديمقراطية الحقيقية، وإن كانت الديمقراطية لا تمنع الفساد كلياً رغم ما تتضمنه من شفافية ومصارحة، ولكن الممارسات الصحيحة للديمقراطية، تمنع تحول الفساد إلى ظاهرة مستشرية، وتساعد على تطويقه ومكافحته بسهولة من خلال:

- 1) مساءلة المسؤولين السابقين والحاليين ومحاسبة المتورطين منهم بقضايا الفساد أياً كانت مناصبهم.
- 2) تنفيذ (قانون كشف الذمم المالية للموظفين الحكوميين) لحصص ثروات العاملين في الدولة، وتحديد مصادرها، قبل تولي المسؤولية العامة وأثنائها وبعدها.
- 3) إنشاء أجهزة رقابية كفوءة وفعالة وذات إستقلالية تامة وصلاحيات واسعة، تعد تقارير دورية، وتعرضها على المواطنين بشكل علني بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية المختلفة.
- 4) نشر الوعي الإجتماعي والثقافي والسياسي، والتأكيد على القيم الأخلاقية عبر المؤسسات المختصة في التربية والتعليم والثقافة، وضرب المثل والقُدوة الحسنة من قبل المسؤولين في الدولة.
- 5) سيادة القانون وعدم تجاوزه بأي شكل من الأشكال من قبل جميع أفراد المجتمع مسؤولين ومواطنين.

#### ب. المستوى الإداري

1) ويتمثل بتهم الفساد الموجهة إلى عدد كبير من الموظفين الحكوميين في المستويات المتوسطة والدنيا، وعلى الرغم من ضالة المبالغ التي يحصل عليها هؤلاء لقاء تسهل وترويج معاملات المواطنين وإنجازها بأسرع وقت ممكن، وبطرق ملتوية في أحيان كثيرة، فإن أثر هذه الظاهرة شديد الوقع على المصلحة العامة لانتشارها الواسع في مختلف الإدارات الحكومية، وخاصة الخدمية منها، وصولاً إلى القضاء بمختلف أنواعه، وإدارات العقود والمناقصات والمقاولات وغيرها، مما ترك تأثيراً سيئاً ومباشراً وكبيراً على التنمية الوطنية، والإنتاج المحلي وتطوره، وأعاق تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وأبعد العراق كثيراً عن مسار التنمية التي يعد الفساد عدوها الأول.

2) عدم جدوى التركيز على التنمية السياسية بعيداً عن الإهتمام بالتنمية الإجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية لدعم التنمية السياسي، لأن التنمية تعني بصورة عامة تقدم الشعب

وإرتقاءه بفضل حسن إستغلال موارده وطاقاته، والإنتقال به نحو الأفضل بإستخدام الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة حكومياً ومجتمعياً.

(3) ضرورة وضع إستراتيجية تنموية شاملة ومستدامة تقوم على جعل العراق دولة ذات أنشطة وفعاليات بناءة ومتعددة في كافة الميادين من خلال مؤسسات ديمقراطية تعمل على توجيه النشاط الشعبي المنشود، وتوفير المناخ الديمقراطي، وإتاحة الحريات العامة للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسة العامة للبلاد، دولة يتميز عملها بمؤسساتها المختلفة بالشفافية وبهاجس الشعور بالمسؤولية لدى القائمين عليها، ليزداد كل من الدولة والمجتمع عزم وقوة للوصول إلى وضع أفضل وبروح معاصرة، بفرض مبدأي الشفافية والمساءلة القانونية على جميع مفاصل الدولة بدءاً بأعلى الهرم وإنتهاءً بقاعدته لتكفل تحقيقاً ناجحاً وفاعلاً للتنمية في كافة الميادين وفي مختلف المستويات، تحصيناً للمجتمع ضد خطر الفساد وما يقترن به من مظاهر الفوضى والتسيب واللامبالاة وانعدام الحس الوطني وعدم الشعور بالمسؤولية، وكل ما يخالف تعاليم العقائد الدينية والأخلاق الإنسانية، ووضع قواعد موضوعية وعلنية لإخضاع المسؤولين في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للرقابة الوقائية والمحاسبية والملاحقة وبدون إستثناء، وحين تتم مساءلة المسؤولين المقصرين منهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم، ستتوافر حينها الشروط المناسبة والصحيحة للتنمية وتحقق الأهداف المرسومة تبعاً، وكما يتم رسم مساراتها كمياً ونوعياً وزمنياً.

**الحركة الوطنية للتنمية الشاملة**

**\*\*\*\*\***